

## د. عارف دليلة

استاذ الاقتصاد السياسي ولفكر الاقتصادي  
بكلية التجارة والاقتصاد- جامعة دمشق.

ديمقراطية نخبوية ام ديمقراطية شعبية؟

(نقاش مع الاستاذ عادل حسين في الديمقراطية والنخبة ودورها التاريخي)

بقدر شمولية البحث واهميته في "المحددات الاجتماعية والتاريخية للديمقراطية" (•) في الوطن العربي تمهيداً للوصول الى "مشروع ثوري مستقل للانبعث العربي" (••) بقدر ما يستحق هذا البحث وطروحاته الفكرية من النقاشات والآراء.  
سنركز في هذا المقال نقاشنا لأفكار الاستاذ عادل حسين على محورين أساسيين:  
المحور الأول: في "الديمقراطية".  
المحور الثاني: في "النخبة ودورها التاريخي".

## أولاً: في الديمقراطية

عندما يكثر تداول مقولة ما، يتكسر اعتقاد غامض لدى الناس بأن لهذه المقولة معنى محدداً ومتفقاً عليه، وما عليهم الا السعي في طلب تحقيقها للفوز بمضمونها. إن البحث فيما وراء "الديمقراطية" كشعار، عن مضمونها في أذهان المنادين بها وتصوراتهم، وكذلك عن الاشكال التطبيقية لها، او التي تنعت بها، يبين مدى ما تستوعبه هذه المقولة من عدد غير محدود من الصور والتطبيقات، بما في ذلك ما يشتمل على نفي جزئي للديمقراطية، بل وحتى نفي كلي لها!  
يرجع هذا الإشكال الى ان "الديمقراطية" هي مسألة اجتماعية- تاريخية، اي مسألة نسبية تتحدد بالظروف الاجتماعية السائدة. وليس هناك شكل أمثل للديمقراطية قابل للتطبيق في كل مجتمع، في كل زمان ومكان. فما يعتبر من الديمقراطية في مجتمع ما قد يعتبر، اويجسد عند التطبيق، حتى مع المحافظة على الشكل نفسه، لا ديمقراطية، او ديكتاتورية في مجتمع آخر. وما يعتبر من الديمقراطية من وجهة نظر طبقة او فئة اجتماعية او إنسان ما قد يمثل بالنسبة لطبقة او فئة او إنسان آخر لا ديمقراطية، او ديكتاتورية مطلقة، تبعاً لعلاقة ذلك بمصالح! الناس المختلفة او المتناقضة.

وقد يتفق الناس على ان الديمقراطية حاجة اولية وأساسية للإنسان، ولكنهم ما يلبثون عند النظر في تحديد مضمونها ان يسلكوا طرقاً متباينة، فإذا ما أمسكوا بزمام السلطة واصبحوا مسؤولين عن التطبيق فإن الاختلاف في النظر يتحول الى صراعات ما تلبث ان تغلب موقف على آخر، باتجاه ديمقراطية أوسع او لا ديمقراطية أشد (١).

### ١- الديمقراطية في التطبيق

الديمقراطية، حسب تعريفها المبسط، تعني "حكم الشعب لنفسه بنفسه". أما في الواقع الاجتماعي فإن الديمقراطية عند تطبيقها تتعرض لتعديلين مهمين:

التعديل الأول: لأنه يستحيل على جميع افراد الشعب تولي ممارسة الحكم، فلا بد من ان يحكم الشعب نفسه بالنيابة، اي عبر أجهزة ومؤسسات وممثلين، يتولى، بطريقة او بأخرى، تنظيمها واختيارهم .

التعديل الثاني: لأنه يستحيل في الحياة الاجتماعية تحقيق اجماع شعبي مطلق على جميع المسائل التي تهم الناس، فلا بد من ان يتحول حكم الشعب الى حكم الاغلبية الفاعلة، ويصبح على الاقلية الاقل فاعلية التعايش مع هذا الواقع الذي لا مخرج لها منه بالوسائل الديمقراطية إلا بالتحوّل الى اغلبية فاعلة. وتشتمل الديمقراطية بنتيجة هذا التعديل على التنافس الذي يتطور الى صراع في المصالح وصراع على السلطة كأداة لتحقيق المصالح ومنصة للتعبير عن البرامج والمطامح.

ينجم عن التعديل الأول- حكم الشعب لنفسه بالنيابة- ان مقولات " الدولة- السلطة- الحكم- النظام- النخبة" تشكل سلسلة الانساق الأساسية في مسألة الديمقراطية. ولكن ماذا تكون النتيجة لو

ان البحث في الديمقراطية اصبح بصورة كلية اسير هذه السلسلة ومعاملاتها وغابت عنه بصورة شبه كلية الانساق الاصلية للديمقراطية، مثل: " الشعب- الجماهير- الناس... الخ، وبالاخص اذا امتد هذا الغياب والتغيب الى دورها في الواقع الاجتماعي والتغيير؟ هذه هي في الواقع أولى الاشكاليات التي برزت امامي وأنا اقرأ مقال الاستاذ عادل حسين "المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية".

## ٢- الديمقراطية النخبوية والديموقراطية الشعبية

لقد تكرر في المقال المذكور مصطلحا "النخبة" و"النخب" ٥٠ مرة، بينما غاب كلياً مصطلحا "الجماهير" و"الشعب"، باستثناء مرة واحدة، وفي احد الهوامش، حيث ورد ("الشعب" اليهودي).

إن قاموس مفردات اي كاتب في موضوع معين يشكل إحدى الأدوات التفسيرية للاطار النظري الذي يهيمن على فكر الكاتب ومواقفه من الموضوع المعني . وليس من قبيل الصدفة ان تكون الديمقراطية التي يكتب عنها ويطالب بها الكثيرون من المثقفين العرب " ديمقراطية نخبوية"، اي ديمقراطية تحقق للنخبة فرصة ان تحكم نفسها بنفسها، او بالنيابة، (بل ديمقراطية، تحقق لعضو النخبة ان يحكم نفسه بنفسه!) بينما يغيب الشعب والجماهير بدرجة ملفتة للنظر كمحدد للديموقراطية .

فاذا كانت مقولتنا "الشعب" و"الجماهير" قد استخدمتا بشكل مائع جداً في المرحلة الاولى من التحرر الوطني، مرحلة التحرر الشكلي من الاستعمار التقليدي، لدرجة انها اصبحتا في كثير من الاحيان مطية لأعداء الشعب والجماهير، الذين وطنوا الاستعمار الجديد في صورة أشد بلاء بكثير مكان الاستعمار القديم المطرود، فإن ذلك يجب ان لا يكون مدعاة للتخلي عن هذين المفهومين، وانما على العكس، لضرورة تعميق مضمونهما، بحيث ينظر الى الشعب والجماهير نظرة تحليلية ديناميكية تأخذ في الاعتبار التركيب الاجتماعي-الاقتصادي للمجتمع، وحركة تطوره، وتغير أشكال الصراع فيه، وقبل كل شيء، الاوضاع الطبقيّة وانعكاساتها على الارتباطات الخارجية للنظام الاقتصادي السياسي.

اما التعديل الثاني الذي تعرضت له الديمقراطية في التطبيق وهو تحولها الى " حكم الاغلبية الفاعلة"، هذه الاغلبية التي تنيب عنها لتولي شؤون الحكم قيادة حزبية او جبهوية او قيادة ثورية جماهيرية، حسب طبيعة النظام، فقد كان له ايضاً انعكاسه على التنظير النخبوي للديمقراطية.

يعرّف الاستاذ عادل حسين الديمقراطية بأنها "اسلوب ملائم تدير به النخبة السياسية الذكية (والدولة بالتالي) مجمل النشاط الاجتماعي للامة، وخاصة في صورته المكثفة، اي النشاط السياسي".

في هذا التعريف تظهر الخصائص التالية للديمقراطية النخبوية:

- أ- انها "اسلوب إدارة"، واتجاه عمل الإدارة التقليدي اتجاهاً احادياً: من الاعلى الى الادنى.
- ب- إنها اسلوب عمل للنخبة فقط ، وبالتحديد للنخبة الذكية (وسيعرّفها الاستاذ عادل حسين لاحقاً بأنها" جماعة المؤهلين بالفطرة والتدريب...") وهكذا فإن دعامة الشعب ليست إلا الارضية التي تمارس فوقها النخبة الذكية ديمقراطيتها الخاصة.
- ج- إنها "عمل سياسي" فقط ، اي يختص بادارة شؤون الحكم، بالاجابة عن سؤال: كيف تحكم السلطة الجماهير؟ فهي اداة حكم . وسنرى لاحقاً ان اهم وظيفة للنخبة في هذه "الديمقراطية" هي "احتواء وضبط حركة التناقضات والخلافات السياسية في اوساط المجتمع".
- د- وملخص كل هذه المعاني هو ان "الدولة بالتالي" ( وهي في هذا السياق تعني "السلطة الحاكمة" ) هي التي تستخدم الديمقراطية كأسلوب ادارة ، اي كأسلوب حكم . ولا يغير شيئاً من

هذا المضمون النخبوي اضافة عبارة " في تسيير مجمل النشاط الاجتماعي للامة ، فهذا هو ما تقوم به اي دولة : ديمقراطية كانت أم ثيوقراطية ام فاشية (٢) .  
وهكذا يظهر الاختلاف بين "الديمقراطية النخبوية" و"الديمقراطية الشعبية". فالديمقراطية الشعبية هي:

- اسلوب حياة كامل وليست مجرد اسلوب ادارة .  
- ليست مقصورة على " النخبة الذكية " ، وإنما هي اسلوب حياة للفرد والجماعة والمجتمع والادارة والدولة .

- انها لا تقتصر على العمل السياسي بمفهومه الضيق ، كاسلوب ادارة ، وإنما تبدأ في أهم ميادين الحياة ؟ في الميدان الاقتصادي ، لتشمل بعد ذلك جميع الميادين الاجتماعية- الثقافية والسياسية والعسكرية. إنها اسلوب حياة يسود الاسرة والمزرعة والمصنع والمدرسة والجامعة والحزب والنقابة و لوزارة والجيش والدولة .

- والديمقراطية الشعبية تعمل باتجاهين: من القاعدة الى القمة ومن القمة الى القاعدة، بينما الديمقراطية النخبوية- ولأنها تقوم اساساً على وعي " النخبة الذكية" لدورها- تعمل في اتجاه أحادي: من القمة الى القاعدة .

- وفي الديمقراطية الشعبية الجماهير الواعية المندمجة والمنظمة هي التي تحدد شكل إدارة المجتمع ومضمون حركته . بينما في الديمقراطية النخبوية تحتكر "النخبة السياسية الذكية" لنفسها تحديد الشكل الديمقراطي الانسب ، حسب تقديرها ، لإدارة المجتمع ، ولضبط حياة الجماهير وحركتهم .

وهكذا ، فلا غرابة ان تكون الديمقراطية النخبوية " تجريبية" ، ليس في شؤون الادارة اليومية للمسائل الجزئية البسيطة فحسب ، بل حتى في القضايا المصيرية، كما يدعو الاستاذ عادل حسين في مقاله . وفي ذلك تلتقي الديمقراطية النخبوية مع الانظمة التي تكيل لها الاتهام بمعاداة الديمقراطية . والحقيقة ان التجريبية هي اسلوب عمل النخبة الاساسي ، حيث ان من أهم خصائص النخبة التردد والشك ونقص الثقة فيما تقدم عليه ، ويرجع ذلك الى ان تطلعاتها وفعالها نابعة من مصدر ذاتي (٣) . اما الجماهير، فهي، على عكس ذلك، تكتشف طريقها بحركتها العفوية دون تردد ، هذا حتى وهي غير حرة و" لا واعية" ، فكيف بها اذا ما كانت حرة وواعية ومنظمة في جمعيات ونقابات واحزاب؟ وكيف بها اذا كانت، فوق ذلك كله، تمتلك دولتها؟

ورغم ان الاستاذ عادل حسين يكرر أكثر من مرة انه يفترض " توفر دولة ثورية" وانه يتوجه الى "النخبة الثورية" إلا ان هذا الافتراض والتوجه لم ينعكس على تصوره الديمقراطي الذي بقى تصوراً نخبوياً، تجريبياً .

إن الديمقراطية ، وفق التصور النخبوي ، هي تنازل من السلطة للجماهير. بدفع وتشجيع من نخبتها ( وفي هذا يكمن أهم دور ايجابي للنخبة وفق هذا التصور! ) . بل وصل الامر عند بعض المثقفين النخبويين العرب ان تولوا مهمة عسيرة وهي مسخ العلوم الاجتماعية . بعد كل ما حققته من التقدم الهائل في عصرنا، الى مستوى " الآداب السلطانية " التي تحصر المسألة الاجتماعية في توعية العامة وتربية الجماهير على كيفية التعامل مع السلطان وتعلم السير على مختلف الجسور التي يمدّها لها ، وتدريبها على الاسلوب الناجع لالتماسه واستعطافه ، وطريقة مخاطبته ، وإذا سمح ، كيفية الجلوس بين يديه ، وذلك للفوز بحاجتها من نعمه السلطانية وهباته الديمقراطية وبركاته الميمونة !

هذا الاستطراد ليس له علاقة مباشرة بموضوع نقاشنا مع الاستاذ عادل حسين ، او بمواقفه وآرائه. فهو يتوجه الى " النخبة الثورية العربية " وليس الى البلاط وحاشيته . وهو ليس ، كما أعتقد ، ممن يبشرون بـ " ديمقراطية البلاط " التي يكثر ترويجها هذه الايام . الا ان هناك اختلافاً جوهرياً بين الديمقراطية الشعبية والديمقراطية النخبوية ، بما فيها الثورية . فما دما في إطار النخبة ، فإن كل نخبة ، بما في ذلك النخبة الثورية ، معرضة ، مع ابتعادها زمانياً ومكانياً وعملياً

عن حياة الجماهير ومشكلاتها الحقيقية ، الى التوقع والانعزال ، والانكفاء نحو مصالحها وتطلعاتها الذاتية ، لتتحول تدريجياً ، بعد ان فقدت الصلة بمنبع حيويتها وتجدها ، الى " نخبة بلاط " وربما " نخبة بلاط ثوري ! " ، ذات مصالح ومطامح تتميز عن مصالح الجماهير وتطلعاتها .

وإذا كانت الاشتراكية تعاني في التطبيق من بعض الانحرافات ، فإن اخطر هذه الانحرافات إنما ينجم عن مثل هذا التحول في النخب الفكرية- السياسية . وهذه ليست خاصية نظام معين دون آخر ، وإنما خاصية تتميز بها البنية الفوقية بكل عناصرها في جميع الانظمة ، وهي الميل الى المحافظة والجمود النسبي .

وإذا كانت هناك- لا محالة- فجوة بين الواقع والمثال في اي ديمقراطية، الا ان الامر يختلف بين ان يكون المثال المعياري هو الديمقراطية الشعبية، او ان يكون الديمقراطية النخبوية. إن القاعدة الاوسع للديمقراطية تشحنها بطاقة اقوى وتضعها امام ابعاد غيرمحدودة . اما إذا كان المثال المعياري هو الديمقراطية النخبوية، فإن افضل صورة ترتجى لها في الواقع لا تزيد عن "حكم المستبد العادل" (٤) .

واخيراً ، لا نجد ضرورة هنا للتأكيد على ان الديمقراطية الشعبية لا تنفي ضرورة النخبة ودور القيادة والفرد، وانها لا علاقة لها بالفوضوية. بل ان الفوضوية كانت تاريخياً ثمرة فلسفة نخبوية ذاتية تجريبية ، فكانت نقيض الحركة الديمقراطية الجماهيرية الهادفة.

### ٣- الديمقراطية و"مسألة الحجم"

انطلاقاً من مقال الاستاذ عادل حسين سنناقش مدى تأثر الديمقراطية بمسألة " الحجم " من خلال علاقتها بحجم النخبة ، وحجم الدولة والمجتمع ، وحجم القوات المسلحة. يرى الكاتب ان " جوهر الديمقراطية السياسية يعني ان تستوعب صفوف النخبة السياسية- الفكرية (بدرجة او بأخرى) اغلب العناصر المؤهلة للقيادة في هذا المشروع الذي يتطلب مهارات متنوعة قادرة على إدارة الصراع الفاسي او المعقد" .. إن هذا الموقف ينسجم مع دور النخبة التي تعيش حالة " تكامل " مع الدولة في الحفاظ على حالة التوازن العامة. فكلما كانت النخبة اوسع كانت اقدر على اداء هذا الدور. ويرى الكاتب ان توسيع دائرة النخبة يؤدي " إلى تكثيف الاتصال بين قيادة المشروع وقاعدته.. فتتحقق وحدة صلبة للدولة- الامة قادرة على مواجهة التحديات الخارجية " .

اما بالنسبة لأثر حجم الدولة على الديمقراطية فيرى الاستاذ عادل حسين بأن " اي نجاح في زيادة الرقعة العربية الموحدة يخلق ظروفاً انسب لتعميق الممارسة الديمقراطية إذا أمكن حل التناقضات بين النخب القطرية بكفاءة ، باعتبار ان التوحيد يحسن من توازن القوى بين المشروع واعدائه فتتخفف درجة التوتر الداخلي المعيق للممارسة الديمقراطية " .

ويفسر الكاتب الأثر الايجابي للحجم الكبير للقوات المسلحة على الديمقراطية بأن " الحجم الكبير للقوات المسلحة له جانب اجتماعي وسياسي مهم (بالمعنى الايجابي) يمكن استخدامه. فالحجم الكبير يجعل من المتعذر عملياً على افراد القوات المسلحة ان يتطلعوا الى امتيازات اقتصادية واضحة تتطلب سيطرة سياسية لحمايتها، وكذلك فإن الحجم الكبير يفتحها على مختلف الفئات الاجتماعية ويجعلها اكثر تفاعلاً مع نبض الامة. واخيراً ، وهذا مهم جداً، يمكن ان يلعب التحالف بين مؤسسة الرئاسة والنخب المدنية السياسية دوراً حاسماً في احتواء الخطر " .

نذكر هنا اننا كنا قد توصلنا في بحث سابق الى استنتاج مشابه لموقف الاستاذ عادل حسين حول الاثر الايجابي التاريخي للحجم الاجتماعي ، وذلك في معرض بحث العلاقة بين حجم السكان والتنمية (٥) . فقد اكتشفنا بعد تحليل رقمي لبيانات عن مختلف دول العالم ، ان مؤشرات التنمية، سواء منها المؤشرات الدالة على طبيعة النظام الاجتماعي في الداخل ، او على نوعية علاقاته

الخارجية (من حيث درجة التبعية او الاستقلال) ، هي في الدول الاكثر سكاناً أفضل منها في الدول الأقل سكاناً ، كقاعدة عامة ، وذلك بعد تحييد أثر العوامل الاخرى ، ما أمكن ذلك . (وذلك في معرض دحض النظريات الغربية التي تحمل التزايد السكاني مسؤولية التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، ولكي تحرر طبيعة النظام القائم على الاستغلال والتبعية والتخلف في الداخل وعلى النطاق الدولي من هذه المسؤولية).

ولكن الاستنتاج الاهم الذي توصلنا اليه في بحثنا المذكور هو ان العامل الاكثر ايجابية وحسماً في تحديد حركة المجتمع وامكانيات التقدم لديه هو طبيعة النظام الاجتماعي القائم . وإن الافتراض القائل " في حالة تساوي او ثبات الشروط الاخرى يكون عامل الحجم هو العامل الحاسم " يصبح امام هذا العامل الرئيسي- طبيعة النظام الاجتماعي- ذا اهمية ثانوية . وبالنسبة لعلاقة الديمقراطية بالحجم نتساءل : لو افترضنا ان هناك حالتين متساويتين الاحجام : حجم الدولة (المجتمع) ، حجم دائرة النخبة المندمجة بالنظام السياسي ، وحجم القوات المسلحة ، فما هو العامل ( او العوامل ) الذي يكون له الدور الحاسم في اختلاف درجة الديمقراطية ومستواها بين الحالتين؟

هنا ايضاً نرى بأن طبيعة النظام الاجتماعي- الاقتصادي (التي تتحدد بمستوى تطور عناصره في البنى التحتية والفوقية ونوعية العلاقة بينهما ) ستكون هي العامل الموضوعي الاكثر اهمية في تقرير اشكال ومستويات الديمقراطية لديه. وهذا ما يفسر لماذا يتعذر نقل شكل ديمقراطي من مجتمع لآخر ، او لماذا عند نقل هذا الشكل يكتسب مضموناً آخر مختلفاً في المجتمع الآخر. ومن الضروري هنا التنبيه الى ان المقصود بالديمقراطية يتجاوز بعض مظاهرها التي تستحوذ، واحياناً تستحوذ حصراً ، على تفكير بعض الديمقراطيين ، وذلك مثل حرية القول والصحافة والتنظيم الحزبي او النقابي ، رغم تأكيدنا على اهمية هذه الحريات ، بل يتجاوز ايضاً ما يقصد بالديمقراطية السياسية ككل ، والتي كثيراً ما تستخدم غطاء خادعاً ولعبة لإلهاء الجماهير عن ضرورة العمل المباشر لتغيير واقع راسخ غير قابل للتغيير بالاشكال والوسائل " الديمقراطية " المتاحة ، واقع يموت فيه الآلاف او الملايين من الجوع والمرض ليقال لهم : أمامكم حرية القول والصحافة والتجمع والاضراب والتظاهر... فاهنأوا بها ! بينما يستغل الفرصة افراد قلائل من اجل التفرغ لتكديس فائض عمل المجتمع وثروة البلاد كلها ، وليهربوها الى الخارج ، او يهدروها حيث لا تصل رياح " الديمقراطية " التي تقدم للجماهير كبديل عن حقوقها المهذورة والمنهوبة ، واطوانها المستلبة، ومستقبلها المرهون والمباع (٦) . اما إذا تحولت الحريات الشكلية تلك الى خطر على " حرية النهب " التي تمارسها " طبقات ما فوق القانون " ، فإن الجواب واحد لدى جميع الديمقراطيات الشكلية ، من غربية او نامية ، وهو الرصاص ، إن لم ينفذ الضرب والنشويه والاعتقال وتدمير الممتلكات وغيرها من " الوسائل الديمقراطية " !

وفي الواقع التاريخي هناك دول كبيرة الحجم بالاساس، او بفعل التكامل مع دول اخرى ، وهناك أنظمة نجحت الى ابعد حد في توسيع دائرة النخبة الفكرية- السياسية لديها ( ٧ ) ، وهناك جيوش اتسعت حتى شملت كل قادر على حمل السلاح ، ولكن ذلك كله لم يكن يفوق بالضرورة الى توسع الديمقراطية، بل لا يندر ان يكون سبباً او وسيلة لاهدار الديمقراطية والاستزادة من قمع الجماهير . وغالباً ما تكون أهم الادوات في هذا الاهدار والقمع هو تحالف السلطة والنخبة والقوات المسلحة (الذي يجعل منه الاستاذ عادل حسين عماد الديمقراطية) ، وهو اول ما يتحقق في اي نظام سياسي ودون انتظار نصيحة من أحد.

وهنا لا بد من ان نتساءل عن طبيعة "الخطر" الذي يريد الاستاذ عادل حسين من تحالف السلطة والنخبة وقيادة القوات المسلحة ان تتولى احتواءه ؟ وهل التوتر الداخلي مجرد انعكاس للاخطار الخارجية ام ان اسبابه الجوهرية قائمة في البنية الاجتماعية- الاقتصادية نفسها ، وهي التي تمهد للتدخل الخارجي وتستدعيه ، حسبما أوضح ذلك ابن خلدون بكل براعة ؟ في الحقيقة لا يبقى في النظام الاجتماعي خارج تحالف النخبة والسلطة والقوات المسلحة غير قوة

واحدة ، وهي الجماهير ، اي " العامة " . فهل الجماهير هي " الخطر " الذي يجب ان يقوم التحالف لاحتوائه ؟ لا نعتقد بأن ذلك ما يقصده الكاتب ، ولكننا نخشى ان يقود النص الى هذا الاستنتاج.

ان الخطر الحقيقي الذي يجب احتواؤه يكمن ، برأينا ، في الطبيعة المتخلفة والمتناقضة للنظام الاجتماعي ، والتي تشكل مصدر التوتر الدائم . والقوة الوحيدة القادرة على احتواء هذا الخطر وتصفيته ليست تحالف البنية الفوقية مع نفسها (السلطة- النخبة- قيادة القوات المسلحة) وانما تحالف الجماهير المنظمة مع نفسها اولاً ، وتحالفها مع بنية فوقية ثورية تمثلها ، ثانياً ، وذلك حول استراتيجية شاملة لتصفية التخلف والتبعية والاستغلال الاجتماعي معاً . إنها ليست الجماهير وحدها التي تحتاج الى النخبة ، بل النخبة ، وهذا إذا كانت ثورية او حتى اصلاحية وطنية ، هي الاكثر حاجة الى الجماهير ، وذلك لكي تحافظ على قيمتها ودورها التاريخي ، وإلا انصرفت مع الزمن لتكريس مصالحها الخاصة ونظم الاداب السلطانية . وأعتقد ان الاستاد عادل حسين من أقدر الناس على رصد مثل هذا التحول في النخب العربية المعاصرة . اما اعتداد الباحث بالأثر الايجابي للحجم الكبير للقوات المسلحة ، وان هذا الحجم يجعل " من المتعذر ! " عملياً على افراد القوات المسلحة ان يتطلعوا الى امتيازات اقتصادية واضحة... الخ ، فهذا ما لم تقل به اي نظرية ولم تثبته اي تجربة حتى الآن . وإذا كان هناك " اثر ايجابي ما " للحجم الكبير للقوات المسلحة فهو بالتأكيد ليس فيما ذكره الباحث ، بل فيما ذكره يظهر الاثر السلبي على اوضح ما يكون . والتجربة ابلغ برهان على ذلك .

## ثانياً: في " النخبة " ودورها التاريخي والاجتماعي

إن المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية، ما دامت ديمقراطية نخوية ، هي في الحقيقة محددات دور النخبة الاجتماعي والتاريخي .

### ا- طبيعة النخبة

يعرف الاستاذ عادل حسين " النخبة الفكرية- السياسية " بأنها " جماعة المؤهلين بالفطرة والتدريب للتصدي لقيادة المجتمع والدولة ، وخاصة على المستوى المركزي الاعلى " ، ويستخدم مصطلح " الطليعة " كمرادف لـ " النخبة " .

يثير هذا التعريف سؤالاً جوهرياً مهماً : هل " القدرات الطبيعية " ، هي التي تحدد موقع الانسان ودوره الاجتماعي ؟ وما هو دور الظروف الاجتماعية التي تحكم حياة الانسان في ذلك ؟ ام ان هناك محددات موضوعية لتشكل النخبة ، ولاحتمائها " للمؤهلين " في عضويتها او إخراجهم من دائرتها ، وللدور الاجتماعي التاريخي الذي تقوم به ؟

يلعب " التأهيل بالفطرة والتدريب " (ولكن ليس بالضرورة للقيادة ! ) دوراً مهماً في تحديد مكانة الفرد الاجتماعية . يعرض لنا الباحث السوفياتي كاتشانفسكي (٨) كيف تنشأ النخبة في بلدان الشرق ، وذلك في معرض نقاشه لموقف انصار اسلوب الانتاج الآسيوي ، كأسلوب خاص متميز ، والذي يقولون فيه بأن البنية الفوقية ، والنخبة بشكل خاص ، والعوامل السياسية بشكل عام ، وليست العوامل الاقتصادية (التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج) ، هي التي تلعب الدور الحاسم في تطور المجتمعات الشرقية (بخلاف المجتمعات الغربية التي تلعب فيها العوامل الاقتصادية الدور الحاسم) . ويشرح لنا كاتشانفسكي ، على مثال الصين القديمة ، كيف ان النخبة التي كان النظام السياسي يفتح لافراد مختارين من عامة الشعب (على اساس التأهيل الفطري والذكاء والكفاءة) باب الدخول اليها والارتقاء الى مستويات معينة فيها ، لم تفقد بذلك طابعها الطبقي ، باعتبارها تجسد وتخدم مصالح الطبقة المهيمنة اقتصادياً والتي تطبع النظام

السياسي والإيديولوجي بطابعها . وتبقى هنا القاعدة العامة صحيحة وهي ان الطبقة هي التي تحدد النخبة ( ولا يعني هذا بالضرورة ان تفرز جميع افرادها من وسطها ) وليست النخبة هي التي تفرز الطبقة. كما يقرر عادل حسين . وفي التجربة العربية المعاصرة امثلة مهمة تبين كيف استطاعت الطبقات التقليدية المنكفئة الى الخلف احتواء " نخب فكرية- سياسية- ثورية " كاملة تقدمت الى سدة العمل السياسي .

ان متابعة تاريخية، وليس نظرة سكونية، لتشكل النخبة، السياسية بالدرجة الاولى ، والفكرية الى حد كبير ايضاً، تكشف بوضوح ان النخبة إنما هي نخبة فقط لأنها تشغل مكان النخبة ، وان الكثيرين ليسوا في عداد النخبة لا بسبب افتقارهم الى المؤهلات الفطرية والمكتسبة التي تدعي النخبة المسيطرة تميّزها بها ، وتعمل كل ما بوسعها لتأكيد احتكارها لها ، وانما فقط لأنهم ليسوا في مكان النخبة ولأسباب لا علاقة لها بقدراتهم الشخصية على القيادة الاجتماعية والسياسية. ويقدم لنا التاريخ الامثلة الكثيرة التي تبين كيف ان "النخب العريقة" التي كانت تبدو ذات "قدرات فذة " وهي في مكان النخبة ، ما تلبث عندما تنقلب المواقع ان تظهر في صورة بائسة من حيث انعدام المؤهلات والقدرات ، بينما سرعان ما يكشف اولئك الذين كانوا في عداد "العامة غير المؤهلة فطرياً وتدريبياً لأعمال القيادة الاجتماعية" . عندما يتولون مهمة النخبة الفكرية- السياسية عن قدرات " غير متوقعة " على إخراج المجتمع من قوقعته المغلقة الى عالم المستقبل المفتوح .

ان تصور النخبة وكأنها جماعة غير اجتماعية، نشأت من اصل غير اجتماعي، وتدرجت خارج المجتمع، يحمل في طياته التصور الافلاطوني- الفارابي عن حكام وفلاسفة الجمهورية- المدينة الفاضلة. وفي مثل هذا التصور يقع التاريخ اسير دورة مغلقة لا تختلف عن الدورة الهيجلية الا بأن " النخبة متميزة مطلقة القدرات " تحل محل " العقل المطلق " ، اي ان عقلاً جماعياً مطلقاً يشغل رأس الهرم الاجتماعي يحتل محل العقل المطلق المفرد، كمحدد للتاريخ . وانها لخطوة على طريق الديمقراطية ! ولكن قيمتها الديمقراطية إنما تماثل قيمة شيوعية افلاطون الارستقراطية بالنسبة للشيوعية . ولا يكفي ، بالطبع ، لتبرير الديمقراطية النخبوية القول بأنه حتى " طبقة (البروليتاريا)، لن تحكم ، وانما المتحدثون باسمها" ؟ ذلك ان اي ديمقراطية شعبية لا تعني في التطبيق حكم الشعب لنفسه مباشرة ، وانما حكم من يمثل مصالح الشعب، كما اوضحنا سابقاً .

## ٢- علاقة النخبة- الطبقة

ليس صدفة ان يتوصل التصور النخبوي للديمقراطية ولحركة التاريخ الاجتماعي الى القول بأن " الصراع الاجتماعي هو في جوهره صراع نخب " (٩) . فبالرغم من الاقرار بوجود الصراع الاجتماعي ، إلا ان - وظيفة الديمقراطية الاساسية ، حسب تصور الاستاذ عادل حسين، هي "احتواء" هذا الصراع اي ادارته والتحكم به ونزع فتيله، وليس بازالة اسبابه الاجتماعية بالضرورة ! وبما ان محرك التاريخ هو " صراع النخب " وليس صراع الطبقات ، كما يقول الكاتب في هامش مقاله المذكور، تصبح مهمة السيطرة على هذا الصراع ، وهي حسب الاستاذ عادل حسين " مهمة الديمقراطية الاساسية " ، بسيطة نسبياً وتحقق هذه المهمة بفضل تكتيك يتمكن من خلاله النظام الحاكم من توسيع دائرة النخبة التي يعينها حوله وفي اجهزته حتى يستطيع هذا التجميع " احتواء " مختلف الطاقات النخبوية الظاهرة في الوسط الاجتماعي، ولربما عند مختلف الطبقات، وتذويبها في سلة النظام ، فيذوب الصراع الاجتماعي ! اما دور الشعب والجمهير وطبقاتهما في العملية التاريخية فيتوقف على تقدير. او بالاحرى ، على حاجة النخبة ، لأنه لا يظهر إلا عندما تحتاج النخبة الى الاستعانة به " لترجيح كفتها" في اللعبة السلطانية! فالتاريخ ، وفق هذا التصور، ليس- حسب تعبير الباحث - الا لعبة يديرها عباقرة

النخبة. ويكون بذلك مسرح التاريخ مطابقاً للمسرح الشكسبييري الراقى ، الذي تتصارع فيه مصالح ومطامح ونزوات الذوات المتميزة التي لا علاقة لها بمجتمع ولا بتاريخ اجتماعي ، لأنها تعيش فوق وخارج المجتمع والتاريخ ، إلا عندما تحتاج ، بتقديرها الذاتي وليس بضغط من عوامل موضوعية ! الى إستحضار دور ما للقاعدة الاجتماعية الغائبة بعيداً عن خشبة المسرح. وسيكون هذا الدور ، في هذه الحالة، مرسوماً بشكل مسبق ومحدد الغاية والاتجاه بوضوح. أن توسيع حدود المسرح الشكسبييري للتاريخ خارج البلاط لاستيعاب النخبة الاوسع لا ينفذ الجوهر الذاتي لتصور العملية التاريخية .

لقد كانت المثالية الموضوعية تقدمية في حينها بالمقارنة بالمثالية الذاتية المحافظة والرجعية، وذلك لأنها تنطلق من الاعتراف بالحرية المطلقة لحركة الواقع الاجتماعي الموضوعية التي تقع على العقل الانساني مهمة تفسيرها واكتشاف قوانينها والبحث عن امكانية التأثير فيها في مصلحة التقدم الاجتماعي . لكن " المثالية النخبوية " تضع النخبة قيماً على هذه الحركة ، وذلك بصفتها قوة تفق خارج السياق الاجتماعي الموضوعي .

وإنه لما يثير التساؤل : اذا كانت النخبة قوة فوق الطبقات ومستقلة عنها ، بشكل عام، كما يتصورها الاستاذ عادل حسين ، وهذا في مجتمعات طبقية غير اشتراكية ، فكيف ينقلب الوضع في المجتمع الاشتراكي ( وهو الذي يلغي الشكل الطبقي للصراع الاجتماعي) لتصبح النخبة هنا، حسب قول الباحث " الطبقة الجديدة التي تشكلت وقادت هذا النظام تحت شعار حكم (بل ديكتاتورية) البروليتاريا " ؟

إن تحول النخبة الى طبقة مستغلة او اندماجها عضواً بطبقة مستغلة سائدة، لتعيش معها على استغلال باقي طبقات اوفئات الشعب يكفي بحد ذاته لنفي اي صفة اشتراكية عن النظام القائم. ولا بد هنا من الرجوع الى المفهوم العلمي للطبقة وللمجتمع الطبقي . لكن مقولة النخبة- الطبقة، باعتبارها شيئاً من طبيعة ومن صلب النظام الاشتراكي ، تتكرر كثيراً في الادبيات الغربية، وذلك من اجل إثبات ان الاشتراكية لا تفعل اكثر من إحلال طبقة جديدة ذات امتيازات محل الطبقات ذات الامتيازات البائدة ، وان كل الفرق بينها وبين الانظمة الطبقيية يتلخص في انه اذا كانت الانظمة الطبقيية تنصف باستغلال الانسان لأخيه الانسان فإن الاشتراكية هي " استغلال اخ الانسان للانسان " حسبما تقول " النكته " الغربية !

### ٣- علاقة النخبة- الدولة

كان أرسطو يطابق بين المجتمع والدولة ولا يميّز بينهما. اما ابن خلدون فقد ميّز بين الدولة والمجتمع ودرس العلاقة بينهما والتي يمكن ان تتراوح ما بين علاقة تكاملية او علاقة تناقضية . يعرف الباحث الدولة بأنها "هي المجتمع محكوماً مركزياً " . وكان من الطبيعي وفق هذا التعريف الارسطي ان يعترض الباحث على القول بأن " السمة الاساسية والغالبة للمجتمع هي الصراع بين الاقلية التي تفرض سلطانها على غالبية اعضاء المجتمع بقيادة نخبة سياسية وبين الغالبية " ، وكذلك من الطبيعي ان يعترض على القول بأن " القمع هو الممارسة اليومية للاقلية الحاكمة من اجل استمرارها في موقعها وان الدولة ، بالتالي ، هي مجرد جهاز مؤسسي للقمع والقهر " ، وذلك ليقرر بالمقابل بأن " السمة الاساسية للعلاقة بين الحاكمين والمحكومين - في اغلب الحالات- هي التكامل من خلال الدولة " .

ويرجع الفضل في سيادة العلاقة التكاملية بين المجتمع والدولة (المحكومين والحاكمين)، حسب الباحث، الى " الدور المتميز للنخبة السياسية- الفكرية (ذلك) ان هذد النخبة ذات التكوين المركب وذات التدريب الخاص تضمن مصالح الطبقة الحاكمة في المرتبة الاولى من اهتمامها ولكن دون ان تتخلى عن النظرة الابعد ودون التوقف عند حدود المصالح الضيقة والمباشرة لأفراد هذد الطبقة " (١٠) .

قبل ان نناقش تصور الباحث للعلاقة بين الدولة والنخبة والمجتمع، نود تصحيح صياغة اراد بها الباحث المبالغة لكي تبدو منقوضة تلقائياً. فالقمع لا يمكن ان يكون ممارسة " يومية" للاقلية الحاكمة، والدولة لا يمكن ان تكون " مجرد " جهاز للقمع ، ولم يقل احد بذلك . فللقمع، كما للدولة، سيرورة موضوعية . والضرورة الموضوعية ترفض العبث المجرد . وهنا يبرز التساؤل التالي : هل يقتصر القهر على استخدام العنف المباشر، وهل عدم ممارسة العنف المباشر يومياً تعني غياب القمع والقهر؟ ألا يكفي للبرهان على وجود القمع والقهر توفر شروطهما الموضوعية ، مثل الانقسام الطبقي للمجتمع الى طبقات او فئات تستأثر بنتائج جهود طبقات وفئات اخرى ، وذلك بنتيجة سيطرتها على وسائل الانتاج وعلى السلطات السياسية والايديولوجية واجهزة القمع ؟ أليست هذه هي الحالة الاعتيادية في جميع الانظمة الطبقيّة حتى وهي تمر في اروع مراحل الاندماج الاجتماعي والنهوض القومي الشامل ؟ أليس في كون الاستغلال ممارسة يومية اعتيادية مما يجعل القمع احتمالاً قائماً ومسلطاً وقابلاً للاستخدام ضد القاعدة عند اي محاولة منها لتخفيف الاستغلال او ازالته ؟ ألا يكفي ان تكون الدولة او طبقتها السائدة مستعدة ومؤهلة لاستخدام القمع ولو " كحل اخير" (حسب تعبير الباحث) لكي يكون القمع هو الحالة الاعتيادية العامة وليس الحالة الاستثنائية؟ (١١).

ويبدو ان نظرة الاستاذ عادل حسين الى الدولة تلتزم بنظرية " العقد الاجتماعي". فهو يقول: "مع تحقق " العدل " يتأكد معنى الضرورة الموضوعية لقيام الدولة ، وبالتالي ، تتأكد المشروعية السياسية لها، اي قبول دورها من منطلق الوعي الجماعي " .

وهكذا، فإن الدولة تبدو، مثل النخبة" حيادية " تجاه الوضعية الاجتماعية، تقف فوقها او خارجها ولا تتحدد بها، إنما تتحدد بمبادئ "العدل " التي تؤمن شرعيتها وتقبلها من قبل المجتمع بشكل واع ! ويغيب هنا المضمون الصراعي في الدولة ، كما تغيب النظرة الديناميكية التاريخية الى تطور الدولة ، وهو ما قدم فيه ابن خلدون اروع الادبيات السياسية والاجتماعية. تنبع من أفكار الاستاذ عادل حسين بشكل متكرر الحالة الانسجامية، التكاملية، التوازنية، باعتبارها الحالة العامة الاعتيادية في الوضعية الاجتماعية التاريخية ، بل الحالة المثلى التي يلقي الباحث على النخبة مسؤولية استعادتها إذا ما وقع بها اي خلل او اضطراب ، وذلك دون النظر الى طبيعة الحالة التوازنية. فالاضطراب ، اي اضطراب ، إنما هو خطأ وشذوذ تاريخي ، حسب تصور الاستاذ عادل حسين ، وذلك بغض النظر عن اسبابه ونتائجه (١٢). وهنا لا بد من التساؤل: الى اي مدى : يمكن اعتبار الاضطراب او التوازن الاجتماعي من المسائل التي تخضع للتحكم الذاتي او لنشاط النخبة ؟ وما الذي يجعل الناس أدوات للحروب وليس في الحرب ما يستحب؟

لقد كشف ابن خلدون عن عوامل ازدهار وعوامل انهيار الدولة، وابرز من بين هذه العوامل العلاقة الاقتصادية بين السلطة والمجتمع وتأثير الدولة على نشاط الناس الانتاجي. اما عوامل انهيار الدولة، عند الاستاذ عادل حسين ، فهي لا ترجع الى تناقضات نظامها الاقتصادي، كعامل موضوعي، ولا الى اثر الدور الاقتصادي للدولة على حياة الناس واسلوب الادارة العامة للموارد الاقتصادية، كما بيّن ابن خلدون ، وانما الى النخبة وتطور علاقتها بالسلطة الحاكمة، حيث يقول : " فقد يحدث ان تترهل النخبة السياسية او تنحط كفاءتها او تندمج في الطبقة الحاكمة وتفقد دورها المتميز، او قد ينكشف انحرافها البين عن عقيدة الامة" . فأسباب انهيار الدولة هذه هي مجرد احتمالات تحمل طابع الصدفة " قد" ، وبما أنها جميعها متعلقة بطبيعة النخبة، اي بعوامل ذاتية، فإن الباحث لا يوجهنا الى تفسير موضوعي، يقول لنا لماذا وكيف ومتى تحصل هذه الـ" قد " او لا تحصل .

والامر نفسه ينطبق على النهضة الحضارية، فهي لحظة تخضع ايضاً للصدفة ، إذ انها تحصل " إذا تقاطعت في لحظة تاريخية ما عقيدة ملهمة وديناميكية مع نخبة سياسية تقود الطبقة الحاكمة في تجسيد صادق لهذه العقيدة ، فتجمع المجتمع كله على القتال من أجلها " .

وبناء على ذلك، يفسر الاستاذ عادل حسين ما حققه المشروع الصهيوني من انجازات بأنه نتيجة " لتلاقي اليهود على عقيدة مقدسة باعتبارها ابداع الشعب اليهودي " ، و " تحقق الاطار الايديولوجي الواحد وتحقق الانتماء المشترك " الذي مكن المشروع الصهيوني من " ضبط حركة الخلافات السياسية ومنع تفاقمها".

إن للفرد والنخبة والعقيدة دوراً مهماً جداً في التاريخ ، وهذا أمر لا خلاف عليه. ولكن هذه الحقيقة لا تعفي المفكرين من محاولة تفسير لماذا وكيف ومتى يظهر هذا الدور او يغيب، ويحصل التلاقي بين هذه العناصر او يقع التصادم والانفصام .

وبالنسبة لليهود بالذات، وهذه خاصية مهمة في تاريخهم، كان التلاقي والتوحد بين العقيدة والنخبة، بل و"الشعب"، ثابتاً ومستمراً عبر التاريخ اليهودي كله. فلماذا لم يظهر المشروع الصهيوني إلا في اواخر القرن التاسع عشر ( المؤتمر الصهيوني عام ١٨٩٧ في بال في سويسرا) وليتحقق بعد ذلك تحديداً في فلسطين عام ١٩٤٨؟ ألا يرجع الزمان والمكان والكيافة هنا الى تطور النظام الرأسمالي الاستعماري الى رأسمالية احتكارية امبريالية التقت فيها مصالح الاحتكارات الامبريالية التي يحتل فيها رأس المال الصهيوني مركز الثقل بالايديولوجيا اليهودية المتكلسة عبر الزمن حول هدف واحد؟ أليس تلاقي هذه المصالح هو المسؤول عن تحقق المشروع الصهيوني في فلسطين ، أخذاً بعين الاعتبار ايضاً الصراع التاريخي بين الشرق والغرب، ووضع الرجل المريض، وتفكك الوطن العربي وتخلفه والوضع القبلية - الاقطاعية التي كانت سائدة فيه؟

فلنتمكن البلدان العربية اليوم او غداً من تفويض المصالح الامبريالية الرابضة في اساس المشروع الصهيوني ووراءه والتي تضمن استمراريته وتوسعه، ولننظر ماذا سيحصل لوحدة العقيدة والنخبة وانضباط حركة الخلافات السياسية داخل هذا المشروع . عندها سنرى بالتأكيد عناصر هذا المشروع وقد بدأت بالتطاحن وتناقضاته الداخلية بالتفجر، تماماً كما يجري في كل حالة مشابهة تعاني من تناقض المصالح على النطاق الاجتماعي وتعتمد اعتماداً مطلقاً في حياتها على ثمن خدماتها للمصالح الخارجية ، عندما تنهار قاعدة هذه المصالح الداخلية والخارجية الموحدة.

#### ٤ - النخبة والنظام الاجتماعي

هل يرجع اختلاف العلاقة بين الدولة والمجتمع (التي تحدد، الى جانب النظام الاقتصادي، طبيعة النظام الاجتماعي) الى دور النخبة؟ ام ان هذه العلاقة تختلف حسب مرحلة التطور التي يمر بها النظام الاجتماعي ، فتكون علاقة تكاملية في مرحلة الصعود وعلاقة تناقضية في مرحلة الانحدار، وبالطبع دون ان ينفي ذلك ان نوع السلطة والنخبة وعلاقتها بالمجتمع تلعب دوراً مهماً في التعجيل بالصعود وإدامته ( او اعاقته دون التمكن من وقفه) او، على العكس، التعجيل بالانحدار وتضخيم آثاره المدمرة (او تخفيفه دون التمكن من وقفه) ؟

لنبحث في العلاقة بين النخبة والنظام الاجتماعي في حالة تاريخية محددة ، ولتكن عملية انتصار النظام البرجوازي وانحسار النظام الاقطاعي . فعندما وقف التطور الاجتماعي امام طريق مسدود بنتيجة التناقض بين علاقات الانتاج الاقطاعية ومصالح تطور قوى الانتاج الاجتماعية اللاحق دفعت الضرورة الموضوعية لتحطيم علاقات الانتاج الاقطاعية وشكلها السياسي (التحالف الثلاثي بين طبقة الاقطاع والبلاط والكنيسة) الى ظهور طلائع البرجوازية المتنورة لتفلسف هذه الضرورة كعقيدة شاملة فتساعد بها على تسريع وانجاح عملية التغيير. وقد أدت النخبة البرجوازية هذه المهمة على افضل ما يكون فكانت نخبة ثورية في حينها دفعت الحركة التاريخية الى الامام . لكن تحول الثورة البرجوازية الى دولة للطبقة الرأسمالية بعد انتصارها ادى الى اندماج كامل بين النخبة والطبقة والدولة لتشكل التحالف الجديد ضد طبقات

الشعب الاخرى . وهنا بدأ يبرز التناقض الجديد بين هذا النظام ومصالح التطور الاجتماعي اللاحق.

وهكذا، فإن الحالة الانسجامية والتكاملية بين النخبة والدولة والمجتمع ليست في الانظمة الطبقيّة أكثر من " لحظة " ما يلبث التناقض ان يسود بعدها باعتباره الوضعية العامة. فالنماذج- الانظمة الاجتماعية ليست نتاج " الجهود الابداعية لعباقرة النخبة " . ونشؤها وتطورها لا يتوقف على " موهبتنا وقدرتنا على ابداع نماذج وانظمة ملائمة " ، ولا يلعب في ذلك دوراً حاسماً لا " التدريب الذهني " ولا " العباقرة " القادرون على " لعب مباراة جديدة تماماً "، حسب تعبير الاستاذ عادل حسين ، وإن كان ذلك كله يلعب دوراً مهماً جداً في تطوير عمل النخبة وزيادة كفاءتها و الاداء والمبادرة . ذلك ان النظام الاجتماعي ليس اختياراً انتقائياً يقوم به الناس او النخبة. ويتوقف قيام النخبة او الناس بدورهم في عملية التطور الاجتماعي على مدى وعيهم العلمي لها وموقع مصالحهم منها، وهذان العاملان يحددان موقفهم تجاه هذه العملية: موقف دفع الى الامام، او محافظة على الواقع القائم، او شد الى الخلف .

وهنا نصل الى مناقشة مسألة كثيرة التكرار في الادبيات السياسية العربية ونصوغها في السؤال التالي : هل تعتبر النظم الاجتماعية من الاشياء القابلة للاستيراد والتصدير؟ فالاستاذ عادل حسين يكرر الدعوة الى رفض النظريات والنماذج الاجتماعية المستوردة، داعياً الى ابداع نماذج خاصة، وهي المهمة التي قعدت عنها النخبة العربية بسبب ما اصابها من "العقم والشلل وندرة الابداع " ، حسب تعبيره. وهو يعتقد ايضاً ان لكل نظام اجتماعي بيئة خاصة. فالنظام الليبرالي والنظام الشيوعي " نجح كل في بيئته " . وهنا نتساءل . هل كانت روسيا القيصرية، أكثر البلدان الرأسمالية تخلفاً ، هي "البيئة" لأول نظام اشتراكي؟ أليس ماركس نفسه هو الذي توقع ان يبدأ هذا النظام في اكثر الدول الرأسمالية تطوراً آنذاك : انكلترا والمانيا؟ والآن، هل هناك من يتهم لينين، مثلاً، بـ " استيراد " نظام بيئة اخرى وفرضه على البيئة الروسية باعتبارها ليست بيئته؟ وهل هناك احد يتهم الامبراطور الميجي الياباني الذي قاد ثورة برجوازية بيضاء داخل البلاط الاقطاعي الياباني في الستينات من القرن الماضي، او الزعماء الامريكيين الذين قادوا حرباً اهلية طاحنة بين الشمال الامريكي الرأسمالي الصناعي والجنوب الاقطاعي- العبودي الزراعي في تلك الفترة ايضاً، وذلك لفرض النظام الليبرالي "المستورد" من انكلترا وفرنسا على بيئة غير بيئته؟

ثم، لماذا قام كل هؤلاء بهذه الادوار التاريخية؟

إننا، ما دمنا نتحدث عن نظام اجتماعي، فالأمر يخضع لضرورات موضوعية هي التي تقرر متى وكيف ينتقل وينتشر او ينحسر ويموت هذا النظام هنا او هناك. فالنظام الاجتماعي لا يتوقف امام ألوان البشر او عقائدهم وعاداتهم و اخلاقهم وتقاليدهم او رغبات نخبهم او زعمائهم، وإنما يتأثر بذلك كله في زمان ومكان وشكل ظهوره . ولهذا فإن التاريخ لا يعرف نموذجاً اجتماعياً يعتبر نسخة طبق الاصل عن نموذج آخر، تماماً مثلما لا يوجد انسانان متطابقان تماماً من بين خمسة مليارات انسان على وجه الارض، دون ان ينفي ذلك الصفات الجوهرية التي يشترك بها جميع هؤلاء الناس، كبشر. ولهذا فإننا نرى انه لا معنى ، من وجهة نظر علمية، ولا اهمية عملية للتخدير من " استيراد " الانظمة الاجتماعية، لأنها ليست من الاشياء القابلة للنقل والمبادلة او الاستيراد والتصدير، كسلعة جاهزة. إن الاستعمار لم يستطع على مدى عشرات او مئات السنوات ان يقيم انظمة رأسمالية في المستعمرات إلا بمقدار تطور (او بمقدار النجاح في تكيف) البيئة المحلية نفسها لاحتضان واستيعاب العلاقات الرأسمالية الجديدة. ولذلك ما زالت الرأسمالية في " الاطراف " ، تشكل جزراً محدودة في محيط لا رأسمالي غالباً.

إن مهمة العقل الانساني هي اكتشاف القوانين الموضوعية لتطور الواقع الاجتماعي المحيط به، وهي المهمة التي وضعها ابن خلدون نصب عينيه منذ السطور الاولى في "المقدمة " . والغاية من هذا الكشف هي توجيه الانسان والمجتمع للتأثير في عمل هذه القوانين بما يجنبه آثارها

السلبية ويزيد من فرصه في تطوير اتجاهاتها الايجابية لمصلحته. ولهذا فإن العقل القادر على انجاز هذه المهمة هو عقل الانسان والنخبة والطبقة ذوي المصلحة في التقدم الاجتماعي وازالة عقباته، وليس اي عقل كان. وهذا ما ينفي عن "النخبة الثورية" صفة "التجميع" الذي يقصر مهمتها على الحفاظ على "الحالة التوازنية" والعمل كهيئة استشارية للنظام او للدولة لتحول دون وصول الصراع الى "إلغاء أوضاع مؤسسية قائمة" والوقوف به عند " فرض قيود مؤقتة على صلاحياتها بحيث تكون قادرة على الخروج من حالة كمونها وممارسة ضغوطها للعودة الى دورها الطبيعي في اللحظة المناسبة" (!).

فأي تقدم اجتماعي ذلك الذي لا يحمل معه إلغاء أوضاع مؤسسية فقدت فاعليتها وقيام أوضاع مؤسسية جديدة فاعلة مكانها؟ وإذا كان " اولادنا ولدوا لزمان غير زماننا"، كما يقول الخليفة الراشدي، وبيننا وبين اولادنا رابطة الدم والتعاشيش في الزمان والمكان، فكيف تكون المؤسسات الاجتماعية صالحة لكل زمان ومكان؟ وعبر عشرات الاجيال (١٣).

## ٥- النخبة والجماهير العربية

بكل حق ومشروعية يطرح الاستاذ عادل حسين حقيقة ان التناقضات والخلافات بين النخب العربية او بين البلدان العربية تأخذ أبعاداً مضخمة وغير مبررة، ويطرح لمواجهة ذلك هدفاً استراتيجياً يتجاوز مجرد اجراء تصحيحات جزئية تكتيكية تزيد من درجة تحمل كل طرف للآخر الى " تشكيل إطار عقيدي موحد يضيق دائرة الخلاف في التصورات السياسية لمستقبل الامة ونهضتها، ويضبط بالتالي تناقضات الحركة السياسية ويحول دون انفجارها". وهدف كهذا هو من مهمات النخبة، نظرياً. ولعل هذا احد الاسباب التي جعلت "النخبة" تحتل مركزاً محورياً في مشروع الاستاذ عادل حسين. لكن لهذا الهدف الاستراتيجي جانب عملي لا يقل اهمية عن جانبه النظري. وفي هذا الجانب يبرز دور الجماهير والذي يسبب تجاهله الدائم عقم كل المحاولات النخبوية العربية وفنتلمها لتحقيق هذا الهدف.

فهل تستطيع النخب العربية، بحكم طبيعتها كنخب اولاً، وبسبب من خصائصها المرحلية الراهنة ثانياً، انجاز هذا الهدف الاستراتيجي؟

إننا نعتقد، انطلاقاً من التجربة التاريخية، ان النخب العربية الراهنة لا تستطيع بذاتها إنجاز هذا الهدف. إن اصلاح الواقع العربي الراهن لن يتحقق إلا بخروج الجماهير من تحت وصاية النخب الفكرية- السياسية السائدة، وبتحررها من عجزها وسلبيتها وانتقالها الى موقع المبادرة الايجابية في تقرير مصالحتها وشؤونها المصيرية. ولقد اثبتت الجماهير العربية كلما سنحت لها الفرصة بأن " الدوائر المسدودة" في عملية النهوض الاجتماعي والاقتصادي والوحدة القومية، هذه الدوائر التي تحتمي خلفها النخب الفكرية- السياسية العربية مبررة الواقع القائم ومبررة عجزها عن إصلاحه، إنما تحمل من الوهم اكثر بكثير مما تحمل من الحقيقة، وان نسبة الحقيقة فيها إنما هي فقط ما تصر الانظمة والنخب نفسها عليه، وهو ما تستطيع الجماهير ان تبرأ منه وتتجاوزه بأسهل واسرع ما يكون لو تتاح لها فرصة ذلك. وهذا ما يظهر في أبرز صورته، مثلاً، عندما يتم " تطبيع" العلاقات بين اقطار عربية بعد صراع، فإذا بالجماهير تندمج بحيوية لا حدود لها كمارد خرج من قمم، وكأنها كانت تحبس وبعيها كون هذه الصراعات لا تخصها من قريب او من بعيد.

ألا يعني ذلك ان توجه الخطاب الثوري او الاصلاحى العربي الى النخب او الى الانظمة وليس الى الجماهير، وهو التوجه الذي ساد في الوطن العربي خلال العقدين الاخيرين، بخلاف ما كان سائداً خلال مرحلة الاستعمار وما بعدها بفترة قصيرة قبل ان تستطيع الدولة العربية الحديثة على اختلاف نظمها السياسية، احتواء النخب، انما هو اليوم احد ابرز اسباب العقم والانحلال في الحياة العربية المعاصرة؟ لقد اصبحت النخب العربية اليوم، برأينا، واحدة من

أكبر القوى المحبطة لإرادة النهوض وحركة التقدم العربية. والاستاذ عادل حسين يبدأ مقاله باتهامها بالعم، ولكنه مع ذلك يخصصها وحدها بخطابه كله!

كان ابن رشد يميز بين نوعين من الخطاب:

الأول: الخطاب الموجه الى " العامة " ويجب ان يتناسب مع وعيها وحدود إستيعابها، وهو الخطاب الديني- الايماني.

والثاني. الخطاب المتعامل به بين " الخاصة " وهو الحكمة ( الفلسفة العقلية ) .

وربما كان الظرف الاجتماعي التاريخي الذي عاش فيه ابن رشد يبرر " نخبوته " هذه . فقد كان من الصعب آنذ مخاطبة عامة الناس بلغة العلم وذلك لسيادة الجهل والامية وانعدام وسائل الايصال والاتصال المتوفرة اليوم مما يجعل الجماهير تتحرك كقوة عمياء بتوجيه من القوى المهيمنة ولخدمة مصالحها. وبالرغم من حرص ابن رشد على ابقاء الخطاب الفلسفي العقلي ضمن دائرة الخاصة إلا انه لم يسلم من العقاب وحرقت كتبه ومؤلفاته!

وإننا، ونحن نعيش في اواخر القرن العشرين، بكل ما هو متاح للعامّة من معرفة وبكل ما هو متوفر من وسائل ايصال واتصال لنقل الحقائق اليها ، لتتساءل . ما هي مبررات استمرار الطابع النخبوي مهيمناً على الفكر العربي المعاصر؟

إن أولى متطلبات الديمقراطية العربية هي خروج الخطاب الديمقراطي العربي من دائرته النخبوية الضيقة الى القاعدة الجماهيرية المفتوحة. ومع تغيير اتجاه الخطاب تتغير صيغته، ويتغير اسلوب التفكير والممارسة بحيث ينبثق ذلك كله من واقع حياة الجماهير وحاجاتها وتطلعاتها المستقبلية، وبلغة قادرة على التأثير فيها وتفجير طاقاتها الايجابية غير المحدودة باتجاه التحرر والتقدم والبناء.

إن الخطوة الاولى على طريق الديمقراطية العربية هي مراجعة الديمقراطيين العرب لخطابهم اولاً، وذلك قبل مراجعة الانظمة في مسألة الديمقراطية. فالديمقراطية، كما هي الحرية، تطلب ولا تسأل، تؤخذ ولا تعطى!

واخيراً، فإذا كان التحرر من الاستعمار القديم قد تحقق بواسطة السلاح لأنه كان مجسداً في اشكال ملموسة على ارض الوطن، الا ان التحرر من الاستعمار الجديد يشترط وسائل اخرى اكثر تعقيداً. فبما ان الاستعمار الجديد اصبح منغرساً في الذات الخاصة للمجتمعات التابعة بينما انسحبت قواه العسكرية الى التخوم لتحمي شروط تحويل الاستعمار من قوة خارجية الى عامل داخلي، فقد اصبح استعمال السلاح للتحرر من الاستعمار الجديد يعني في كثير من الاحيان استعمال السلاح ضد " الذات "، و" لتطهير النفس من نفسها " ! والوسيلة الوحيدة التي يمكن ان تبعد هذا الاحتمال هي النجاح في تحقيق التحرر الاجتماعي في الداخل ، باعتباره الوسيلة الوحيدة للتحرر من الاستعمار الجديد. والتحرر الاجتماعي كوسيلة للتحرر من الاستعمار الجديد هو الخاصية الجوهرية للمرحلة الجديدة في ثورة التحرر الوطني . إنه اشبه بعملية تخلص الجسد من الروح الشيطانية التي تسكنه والتي غزته من الخارج ، لإفساح المجال لبعث روحه الاصيله فيه!

ان الديمقراطية التي تحقق التحرر الاجتماعي هي تلك التي تسمح للانسان كما قال ، " الميثاق " قبل حوالي ربع قرن . " ان يتحرر من الاستغلال في جميع صورته ، ان تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية، ان يتخلص من كل قلق يبده امن المستقبل في حياته " .

فهل يتمسك الديمقراطيون العرب بهذه الديمقراطية، ويوفرون جهودهم للبحث في شروط تحقيقها ولتحقيق هذه الشروط في الواقع؟

(•) عنوان بحث الاستاذ عادل حسين المنشور في المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٦٧ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨٤).

(••) هذه التسمية مستقاة من سياق البحث المذكور اعلاه. وسنقصر حديثنا في هذا المقال على مسألتي الديمقراطية والنخبة، كمحورين اساسيين في "المشروع" الذي يطرحه الاستاذ عادل حسين على "النخبة الثورية العربية"، وسنوجل نقاش "المشروع" نفسه الى مقال قادم، نظراً لأهمية الموضوع.

(١) يبدو انه قد غلبت في ندوة ليماسول حول "ازمة الديمقراطية في الوطن العربي"، النظرة الى الانظمة السياسية القائمة على انها انماط مختلفة من الديمقراطية او تدرجات من الاشكال الديمقراطية. ولهذا فقد جاءت الابحاث التي تناولت بعض النظم السياسية العربية تحت عنوان "التجربة الديمقراطية في... (القطر... كذا)" وهذا يعني ان الديمقراطية هي مفهوم عام يستوعب جميع اشكال الانظمة القائمة، وان الخلاف بين هذه الانظمة يصبح خلافاً في درجة الديمقراطية، وليس خلافاً بين ديمقراطية او لا ديمقراطية، او في درجة اللاديمقراطية. إننا نعلم أنه من الصعب في البحث الاجتماعي الاخذ بمقولة الابيض والاسود. ولكن ليس، باعتقادنا، الامر سواء ان نقول بأن كل الاشكال المجتمعية ليست إلا تدرجات في اللون، اي ان الفرق بينها هو مجرد فرق في "الكم" على مسلم واحد، وبالتالي ان ننفي وجود اشكال مجتمعية مختلفة عن اشكال اخرى في "النوع"، اي في "الجوهر". ان النظرة الى انظمة قائمة على انها "تدرجات في الديمقراطية" (تجارب في الديمقراطية)، حتى عندما تكون نسبة الديمقراطية الى اللاديمقراطية ٥ الى ٩٥، مثلاً (مع الاعتذار عن استخدام مقياس كمي في هذه المسألة)، ترجع برأينا الى هيمنة التصور النخبوي للديمقراطية لدى "الديمقراطيين العرب"، هذا التصور الذي يرى الهرم من رأسه، وليس من قاعدته. وبالأحرى لا يراه رؤية شمولية تأخذ جميع ابعاده، وبالأخص الأكثر جوهرية منها انظر مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، ليماسول، ٢٦- ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت المركز، ١٩٨٤).

(٢) القواسم المشتركة بيننا وبين الصديقين الاستاذ عادل حسين والدكتور عبد الباسط عبد المعطي كثيرة وعميقة في جوهر الامر. ولكن ذلك لم يمنع من اختلاف زوايا النظر الى مركز الثقل وآلية الفعل في الحركة الاجتماعية فبينما تسيطر قمة الهرم الاجتماعي (النخبة الفكرية- السياسية) على تفكير الاستاذ عادل حسين باعتبارها المسؤولة عن التغيير الاجتماعي، نرى الدكتور عبد الباسط عبد المعطي ينقل هذه المسؤولية الى قاع الهرم الاجتماعي- الجماهيري الاكثر فقراً. ففي كتابه توزيع الفقر في القرية المصرية يقول: "إذا اردت ان تفهم مجتمعاً او نظاماً عليك بتجاوز قشرته المزركشة وبعض جماعته الانيقة المزيفة، مخبراً ووعياً (اي بتجاوز نخبته الفكرية- السياسية) والتوجه المباشر نحو جماعات قاعه، كمها وكيفها وما آل اليه حالها! حتى يمكنك تحديد نمط العلاقات وصور التفاوت او المساواة واساليب الاستغلال او العدل ودرجات المشاركة الجماهيرية او تركيز السلطة، او باختصار، وجهي المجتمع الحقيقيين، اعني الاقتصاد والسياسة، فبهما يمكن تحديد الواقع والمطلوب، وحالة البناء واحتمالات المستقبل". إننا نعتقد بأن الواقع الاجتماعي واحتمالات المستقبل لا يحددها "اهل القمة" على افراد، ولا لأهل القاع" على افراد، وانما تحدد عبر علاقة جدلية بين القاعدة والقمة، لكل من الطرفين فيها دور مميز، يتأثر ويؤثر في دور الآخر، ويعتبر شرطاً محدداً لفعل الآخر ونتيجة من نتائج فعل الآخر في الوقت نفسه. واذا كانت النظرة الظاهرية الانتقانية للحركة الاجتماعية تبرز دور القمة وتطمس وتغيّب دور الجماهير في التاريخ، فإن النظرة العلمية التحليلية تبين، على العكس، بأن العامل المحدد في نهاية المطاف لحركة التاريخ هو حركة القاعدة- الجماهير. ويجدر ان نسجل هنا ان الاستاذ عادل حسين والدكتور عبد الباسط عبد المعطي يعطيان للعامل الداخلي الدور الحاسم في التاريخ (وان كانا يختلفان حول طبيعة هذا العامل الداخلي)، وذلك بخلاف الدكتور جلال احمد امين الذي يعتبر العامل الخارجي هو العامل الحاسم. انظر جلال احمد امين، المشرق العربي والغرب بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، انظر ايضاً بحثه بعنوان "دور الضغوط انخارجية في تطور الاقتصاد العربي"، الذي قدمه الى المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الحلقة النقاشية السنوية الخامسة، التخطيط لتنمية عربية. آفاقه وحدوده (الكويت المعهد، ١٩٨١)، ومناقشاتنا النقدية لموقفه في التنمية العربية والعلاقات الدولية (الكويت المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٣).

(٣) تحضرني هنا اوصاف للنخبة وردت في: شكيب ارسلان، لماذا تاخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم (القاهرة مطبعة المنار، ١٩٣٠)، واستشهد بها نادر فرجاني خلال مناقشة بحث: امين، "دور الضغوط

الخارجية في تطور الاقتصاد العربي، " ص ٥١، يقول الاميرشكيب ارسلان " وهكذا اصبح المسلمون في العصر الاخيرة يعتقدون ان ما من صراع بين المسلم والاروبي الا وينتهي بمصرع المسلم مهما طال الكفاح، وقد ذلك في رؤوسهم وتخمر في نفوسهم، لا سيما تلك الطبقة التي تزعم انها الطبقة المفكرة، العاقلة والمولعة بالحقائق الصادرة عن خيالهم بزعمهم، فإنها صارت تقر هدد القاعدة المشؤومة في كل ناد والتشاؤم مستمر واللعب الدائم من دلائل العقل وسعة الادراك وتحسب اليأس من صلاح حال المسلمين من مقتضيات العلم والحكمة وما زالت تنفخ في بوق التثبيط وتبث في سواد الامة دعاية العجز الى ان صار الاستخذاء ديدن الجميع الا من رحم ربك وكانت روحه من اصل فطرتها عزيزة قوية" ترى الا تنطبق اوصاف النخبة هذه على الدور الذي تقوم به اوساط واسعة من النخبة العربية اليوم؟ لكن الامل، مع ذلك، يبقى قوياً في "رحم ربك وكانت روحه من اصل فطرتها عزيزة قوية"، اي في الجماهير التي، من حسن الحظ، يستحيل ان تتحول بكاملها الى "نخبة"، والتي تكتشف بفطرتها ان استسلامية وتخاذل " النخب الفكرية- السياسية" لا تقدم اية حلول لمشكلاتها، وانما تزيدها تعقيداً وتفاقماً يوماً عن يوم

(٤) يقترب الاستاذ عادل حسين في تصويره للنموذج الديمقراطي الامثل من نموذج "المستبد العادل" الذي طرحه بعض مفكري النهضة العربية الحديثة، مثل عبد الرحمن الكواكبي وغيره، وما زال مسيطراً بشكل مباشر او غير مباشر على الوعي السياسي للكثيرين من المثقفين والسياسيين العرب الى اليوم. يؤكد الاستاذ عادل حسين بأن "المشروع العربي الثوري المستقل" (كما يطرحة) يتطلب "كما تؤكد دروس التاريخ كافة.. ظهور شخصية لا يمكن التنبؤ بموعدها ولا يمكن التحكم في آليات افرازها". ويعتبر الاستاذ عادل حسين ظهور هذه الشخصية غير العادية شرطاً مهماً من شروط النهضة. مقابل هذه النظرة الميتافيزيقية، غير العلمية، لحركة التاريخ، نجد النظرة العلمية، الواقعية، غير الميتافيزيقية، عند "رجال غير عاديين" من النوع الذي ينتظره الاستاذ عادل حسين كشرط للنهضة، مثل الرئيس جمال عبدالناصر والرئيس جواهر لال نهرو، رغم انهما لا ينتميان- فلسفياً- الى تيار الفلسفة العلمية، وانما الى تيار الفلسفة المثالية. فالرئيس جمال عبد الناصر يرى بأن القومية العربية هي التي خلقتة وليس هو الذي خلق القومية العربية. انظر عصمت سيف الدولة، . تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة الى عبدالناصر الى الناصرية، " المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٦ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٣)، والرئيس نهرو يقول في مذكراته بأن الظروف (التي كانت تمر بها الهند) هي التي جعلت منه شخصية تاريخية، ولولم يكن هو الذي تصدى لهذا الدور لكانت الظروف خلقت شخصاً آخر ليقوم به اما فكرة المهدي المنتظر فلها تفسير آخر. فمن المعلوم تاريخياً ان هذه الفكرة ظهرت في مرحلة شهدت صراعات دموية على الخلافة بين احزاب اسلامية متعارضة. وليس من المفارقة ان جميع الاحزاب المتصارعة استخدمت هذه الفكرة في صراعهما السياسي، فكان هناك المهدي المنتظر عند الشيعة، والمهدي المنتظر السفياني الذي روج له

الامويون، وأخرلدى الخوارج، كما تقول كتب التاريخ. ولكن ما ان حسم الصراع لصالح الامويين حتى انتفت حاجتهم الى المهدي المنتظر، وغابت الفكرة لديهم، بينما بقيت حية ومتجددة عند الحزب المغلوب على امره طيلة القرون اللاحقة، كقيمة اخلاقية ذات دورنفساني، للتعويض عن واقع، وكدعوة تقديرية مستمرة للتمرد على هذا الواقع والخروج منه ذات يوم.

(٥) عارف دليلة، "تقسيم العمل الدولي والمسألة السكانية"، ورقة قدمت الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

(أ اكوا) وجامعة الدول العربية، المؤتمر الاقليمي للسكان، عمان، ٢٥- ٢٩ آذار/ مارس ١٩٨٤.

(٦) رغم كل ما يمكن ان يقال اليوم في بعض محتويات كتاب جمال عبد الناصر، الميثاق، قدمه الرئيس جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ (القاهرة : الاتحاد الاشتراكي العربي، ١٩٦٢)، الا انه ما زال يمثل مرحلة متقدمة في التنظير الاجتماعي والثوري بالنسبة لما يطرحة انخبويون العرب هذه الايام. يقول الميثاق. " ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية، وان المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا اذا توفرت له ضمانات ثلاثة : ان يتحرر من الاستغلال في جميع صورته، ان تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية، ان يتخلص من كل قلق يبدد امن المستقبل في حياته " فموجب تصور الميثاق يبدو المجتمع الديمقراطي المنشود مجتمعاً يختلف نوعياً وليس بالدرجة عن المجتمع القائم واذا كانت هناك عوامل كثيرة حالت دون وضع هذا النموذج موضع التطبيق، الا ان نوعية النخبة الفكرية- السياسية التي تسلمت سدة السلطة في مصر وغيرها من الاقطار العربية كانت من اهم العوامل التي كرسست اللاديمقراطية بأشكال جديدة تصلح للدفاع عن المصالح المستجدة لهذه النخبة، وذلك الى جانب اشكالها القديمة الموروثة التي تركز المصالح القديمة.

(٧) حققت الانظمة العربية، الثورية وغير الثورية، نجاحات تحسد عليها في توسيع دائرة النخبة لاستيعاب من ظهر من المرشحين لعضويتها ومن بطن، وذلك بخلاف ما يعتقد الاستاذ عادل حسين من ان ثورة تموز/ يوليو فشلت في هذه المهمة. ولا يتعدى "فشل" الانظمة في هذه المهمة استبعاد فئة او افراد من

النخبة وتقريب خصومهم، ثم استبعاد الخصوم وتقريب خصومهم وهكذا. وهو نجاح مقصود بذاته من وجهة نظر النظام الذي تتمحور سياساته حول حكم الجماهير وليس حول تحقيق برنامج علمي محدد للتقدم الاجتماعي الشامل. إلا أن نتيجة توسيع دائرة النخبة المندمجة بالنظام لم تكن في غالب الأحوال "توثيق الاتصال بين القيادة والجماهير"، لأن هذا الاتصال في الأنظمة التي تقوم على "الشخصية ذات المواهب القيادية غير العادية" تجري من فوق رؤوس النخبة إياها، ومن وراء ظهرها وبدون استشارتها. وتصبح وظيفة النخبة الفكرية- السياسية اللهاث وراء أشكال الاتصال التي يحددها القائد الفرد مع الجماهير! من أجل تيريرها وتمجيدها لاحقاً: كما أن توسيع النخبة لم يؤد إلى "مضاعفة القدرة على مواجهة الاخطار الخارجية"، بل على العكس، كان سبباً رئيسياً في اضعاف هذه القدرة بسبب دفع الجماهير إلى السلبيّة واللامبالاة، نتيجة تنصيب النخبة لنفسها بدلاً عن الجماهير، وتحول النظام، بالتالي، إلى هيكل منفوخ، لكنه منخور. وهذا الهيكل المنخور والمنفوخ هو الذي انهار أمام الضربة الأولى لعدوان حزيران/ يونيو الصهيوني عام ١٩٦٧.

إن نظرنا للأنظمة غير التقليدية العربية لا تصل إلى ما يصل إليه الأستاذ عادل حسين ويؤكد عليه مراراً من أن اللاديمقراطية في هذه الأنظمة "تناسب طردأ مع مستوى "التقدمية" ". ويعتبرها أكثر بطشاً من الأنظمة التقليدية المحافظة. ويقسر "ديمقراطية" الأنظمة المحافظة بأنها ترجع إلى كونها "أقرب إلى صيغة الانساق التقليدية بكل ما تحمله من مكونات وآليات تحقق التوازن (بغض النظر عن أي توازن!) من ذلك موقفها من الطوائف والعشائر وما أشبه (!) ومن ذلك أيضاً نسق القيم الإسلامية التي تظل تؤثر في السلوك السياسي للحكام حماية للشرعية" (بغض النظر عن أي شرعية!) ومثل هذا الزعم بأن اللاديمقراطية هي صفة مميزة "للأنظمة العسكرية الثورية" العربية دون الأنظمة التقليدية كان قد ورد في بيان صادر عن اجتماع للمثقفين العرب عقد في تونس قبل عامين لمناقشة مسألة الديمقراطية في الوطن العربي، حيث حصر البيان القمع بهذه الأنظمة دون أن يذكر الأنظمة التقليدية بشيء، ويكون بذلك قد برأ الأنظمة التقليدية من الممارسات اللاديمقراطية. إن مثل هذه المواقف تطرح بصورة جديدة مسألة تحديد مفهوم الديمقراطية باعتبارها أخطر جوانب المشكلة، فإذا كانت السمة الأساسية في لاديمقراطية الأنظمة الثورية تتمثل في مصادرة حرية المواطن في المعارضة السياسية وما ينجم عن ذلك، فإن السمة الأساسية في لاديمقراطية بعض الأنظمة المحافظة هي مصادرة العمل السياسي أصلاً، ليس فقط المعارض، بل وغير المعارض أيضاً، ويصل الأمر في بعض الأنظمة التقليدية إلى مصادرة حريات الإنسان الشخصية الابتدائية والفطرية باسم الدين والأخلاق والقيم والنظام العام، بينما يتمتع عدد محدود من الأفراد في هذه الأنظمة بحريات مطلقة تتجاوز جميع الأديان والقوانين والأعراف والمصالح الاجتماعية والوطنية والقومية ولا نريد بذلك أن نرفع من شأن لاديمقراطية تجاه لاديمقراطية أخرى، كما يفعل بعض الديمقراطيين العرب، مانريده هو فقط وضع الأمور في نصابها الصحيح. كما نرجو في مسألة بأهمية مسألة الديمقراطية إبعاد تأثير التجربة الذاتية عن التقويم الموضوعي.

(٨) كاتشانفسكي، عبودية، أقطاعية، أم أسلوب إنتاج آسيوي، ترجمة عارف دليلة (بيروت دار الطليعة، ١٩٧٩) يادية التي تكون الحركة الاجتماعية فيها في حالة ركود نسبي أما في الأوقات التي تشهد تحولات وتحركات عميقة وشاملة، فإن صراع النخب يترك مكانه لصراع الجماهير والطبقات الذي يبرز إلى مقدمة الحدث الاجتماعي. والتاريخ الاجتماعي ليس تاريخ الأوقات الاعتيادية، وإنما هو بشكل أساسي تاريخ هذه اللحظات، تاريخ التحولات الكبرى، وتاريخ الأوقات الاعتيادية فقط بمقدار ما تشتمل على العوامل التي تفعل في اللحظات التاريخية التحولات النوعية.

(١٠) إن كلمة "دون" هنا التي تنفي عن النخبة التوقف عند حدود مصالحها الضيقة والمباشرة لا تعبر، برأينا، عن الحالة الاعتيادية العامة، وإنما عن اللحظة الاستثنائية أما القاعدة العامة فهي على العكس من ذلك. أي إن اتحاد مصالح النخبة ومصالح التقدم الاجتماعي (مصالح الغالبية العظمى للشعب) هو لحظة تاريخية. ما يلبث بعدها الاختلاف والتناقض بين مصالح الطرفين إن ينشأ ويتعاظم، وهو ما يصبح السبب الأهم للتغيير اللاحق.

(١١) إن نجاح أفلام هتشكوك مدين بشكل أساسي إلى فكرة أن التوتر والرعب الناجمين عن توقع الخطر أشد من وقع الخطر نفسه في حال وقوعه يقول الإمام علي كرم الله وجهه في ذلك: "إذ أرهبت أمراً فقع فيه فإن شدة توقيه أعظم مما تخاف منه".

(١٢) للحقيقة. نذكر هنا للأستاذ عادل حسين قوله في مقال آخر في معرض وصفه لأعداء الثورة بأنهم "يتفنون بمزايا الاستقرار... الاستقرار في التبعية...". انظر: عادل حسين، "عبد الناصر والنظام الاقتصادي: رد على المعارضين والناقدين"، المستقبل العربي، السنة ٠٤ العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٣).

(١٣) للحقيقة أيضاً إن الأستاذ عادل حسين يصف في المصدر نفسه، بأن نجاح الخطة الخمسية الأولى في مصر (١٩٦١-١٩٦٥) يعتبر "شهادة نجاح مزيد في التصدي لمهام إنشاء أوضاع مؤسسية جديدة وإدارتها.

..، حتى انه يعتبر " الجانب الاكثر حسماً واهمية في " الانجاز الاقتصادي التغير التوري في الاوضاع المؤسسية (او في علاقات الانتاج) الممثل في الاصلاح الزراعي " وبتقديرنا، ان نظرتة "المؤسسية " المحافظة التي تضمنها مقاله الجديد الذي نحن بصدده هنا انما جاءت في اطار تأسيسه، "المشروع" القائم على موقف غير نقدي من الماضي، وهو موقف يكتسب انصاراً جدد أ هذه الايام تحت مؤترات عديدة. ونظراً لأهميته فسنوجل الحديث فيه الى مقال قادم .